

بسبب تسارع نشاط المشاريع في الكويت خلال 2014

مؤشرات إيجابية تصب في مصلحة خطة التنمية الخمسية

استثمار الاجنبي والمحلي والسماح أيضا بتملك المستثمر الاجنبي لما يصل الى 100% من المشروع في 14 قطاعا ما لم يتم استثناء أي منها (ما يعرف بالقائمة «السلبية»). وقد تم إنشاء النافذة الموحدة لتسهيل إنجاز المعاملات والبث بالطلبات المقدمة للاستثمار الاجنبي المباشر خلال 30 يوما. ولتفادي البيروقراطية، سوف توضع الهيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة. كما قامت الحكومة مؤخرا بتعليق برنامج الأولمست الذي يلزم الشركات الأجنبية قانونيا باستثمار نسبة من العقود الممنوحة لها في الاقتصاد المحلي (عادة بنحو 3% - 10%)، ولطالما عبر المستثمرون عما يشككه هذا البرنامج من عائق لهم منذ إنشائه في العام 1992. ومن شأن تعليقه قد يعيد للمستثمرين إلى الكويت كما قد يساهم في استعادة الكويت ما خسره في سوق المشاريع لصالح الدول المجاورة. بصفتها عامة، يبدو أن الكويت تسير حاليا على خطى إيجابية نحو تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز نموها، لا سيما مع وجود القوانين الجديدة والخطة الخمسية الجديدة للتنمية وتسارع نشاط المشاريع خلال العام 2014. وفيما أدت هذه المؤشرات إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية للكويت، إلا أنها قد ساهمت أيضا في لفت انتباه المستثمرين العالميين الذين أخذوا في إيداع اهتمامهم مجددا في الاقتصاد الكويتي وأسواقه.

حاليا، ومن المفترض أن يتم البدء بعمليات الإنشاء لمشروع الوقود النظيف في بداية العام 2015 بعد أن قامت الحكومة بالتوقيع على المشاريع في أبريل، بينما من المفترض أن يتم ترسية أول ثلاثة مراحل من مشروع المصفاة الجديدة في شهر أبريل من العام 2015. وقد استحوذت مشاريع الوقود النظيف ومشاريع تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية لمراكز تجميع النفط والغاز في الكويت على الإنفاق خلال هذا العام، حيث شكلت المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز 77%، أي 16 مليار دولار (ما يعادل 4.6 مليون دينار)، من إجمالي قيمة المشاريع البالغة 20.7 مليار دولار (ما يعادل 6 مليارات دينار). وبالفعل، فقد استحوذت الكويت على الأقل على نصف الإنفاق النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي. ويستحوذ حاليا كل من قطاع البناء والإنشاء وقطاع الطاقة على الإنفاق الجاري والمخطط بشكل كبير. كما شهد نشاط قطاع البناء والإنشاء قوة أيضا خلال العامين السابقين. فقد تم ترسية عقود بقيمة 2.6 مليار دولار (ما يعادل 0.75 مليار دينار) و 3.1 مليار دولار (ما يعادل 0.9 مليار دينار) خلال العامين 2013 و 2014 على التوالي. كما من المحتمل إضافة عقد بقيمة 1.2 مليار دولار (0.35 مليار دينار) لتطوير مستشفى الجبراء الذي من المفترض أن



رسم بياني يوضح سوق المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي

تقام فعالياته برعاية وزير الإسكان وتنظمه «أكسبو-تاج» من 7-10 ديسمبر المقبل «المنيوم الخليج» و«كليك» تعلنان المشاركة في معرض الصناعات والبناء الرابع

الأسمن والحماية، وإتاحة المجال للزوار بطرح كافة الاستفسارات المتعلقة بمنتجات الشركة للإجابة عنها. وأضاف براسان، إن الشركة ستقدم عدد من المنتجات خلال المعرض وأهمها أسوار شبك، وأسلاك شائكة للحماية، وبوابات أمنية، وجواجز أمنية، وخزائن، وأنظمة قواطع، ومستلزمات دورات المياه، وقواطع صالات متحركة، لافتنا إلى أن الشركة ستقدم خصومات خاصة للزوار المعرض على الطيات وبين أن المشاريع المتاحة حاليا للشركة توفر لها مجال العمل من خلال المنتجات المتوفرة، منتبرا إلى أن السوق المحلي يعتبر بطلنا نسبيا، وأن الفترة الزمنية المستقرة ما بين تصميم المشروع وتنفيذه يتطلب الكثير من الوقت. وأشار إلى أن الشركة ساهمت في عدد من المشروعات الهامة على المستوى المحلي، وأبرزها (LSFO)، لصالح شركة نفط الكويت، وكذلك شبكة توزيع جديد ذات الشركة، وفي مشروع الوقود البيني في ميناء عبدالله ومصافي الأحمد، وتسييج محيط لمكان تابع للجيش الأميركي.

أعلنت كل من شركة المنيوم الخليج، وشركة كليك الوطنية للصناعة، عن مشاركتهما في الدورة الرابعة لمعرض الصناعات والبناء، والذي يقام تحت رعاية وزير الإسكان ياسر أبل، وتنظمه أكسبو-تاج، للمعارض والمؤتمرات، بالتعاون مع شركة الصناعات الوطنية، في الفترة من 7-10 ديسمبر 2014، بفندق جيمرا-السلة بالكويت، بمشاركة كبرى شركات ومصانع التشييد والبناء والتصميم والتشطيبات والديكور بالكويت. وفي هذا الإطار، قال المدير العام لشركة المنيوم الخليج، عيسى عبدالله الصراف، إن الشركة تسعى من خلال هذه المشاركة إلى إبراز دورها ومساهمتها في تطور قطاع الإنشاءات بالكويت، وتعريف العملاء بمنتجاتها وخدماتها المميزة التي تقدمها، مضيفا إلى أن هذه المشاركة تساهم كذلك في تعريف الشركة على رأي العملاء في منتجاتها وجودتها وذلك بهدف الوصول إلى الأفضل. وأوضح الصراف، أن الشركة ستقدم مجموعة من منتجاتها خلال المعرض وهي: أبواب وشبابيك

«العربية للطيران» تصنف ضمن قائمة «شركات النمو العالمية» لعام 2014

الابتكار والتزامها بترك آثار إيجابية في المجتمعات التي تتواجد فيها. وتضم القائمة شركات من أكثر من 65 دولة، تتفرد جميعها بإملاكها للقوائم التي تؤهلها لأن تكون من رواد الاقتصاد العالمي، وذلك استنادا إلى نماذج أعمالها الناجحة، وسجلات النمو التي تتمتع بها، والقيادات التي تسك بزعامها، والأسواق التي تمكنها من التساهمة في رسم ملامح قطاع الطيران مستقبلا. لتكون بذلك عضوا نموذجيا ضمن مجتمع شركات النمو العالمية. ويتم ترشيح «شركات النمو العالمية» من قبل شبكة المنتدى الاقتصادي العالمي من الشخصيات الإعلامية، والشركات المرموقة حاليا في التصنيف، وأعضاء وشركاء المنتدى، وعموم المحللين. ويتم تقييم المرشحين من قبل المنتدى ولجنة تحكم تضم عددا من أهم خبراء الأعمال الإقليميين.

أعلنت «العربية للطيران»، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اليوم عن تصنيفها ضمن قائمة شركات النمو العالمية من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014. وبذلك تنضم «العربية للطيران» إلى نخبة من 27 من شركات النمو العالمية التي دخلت في القائمة هذا العام والتي تمثل مجموعة متنوعة من القطاعات من مختلف أنحاء أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وجرى هذا الإعلان في ختام الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي حول تحرير الموارد بهدف تحقيق التنمية الإقليمية، والذي عقد مؤخرا في مدينة استنبول التركية. وحصلت الشركة على هذا التقدير الرفيع استنادا إلى تفوقها على المعايير السائدة في القطاع من حيث العائدات والنمو والترويج للممارسات المبتكرة ودورها الريادي في مبادرات المسؤولية الاجتماعية. ويهذه المناسبة قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»، «بخصوصنا على هذا التصنيف الهام، نضم «العربية للطيران» إلى نخبة من أسرع الشركات نمواً في مختلف القطاعات. لطالما عرفت «العربية للطيران» بتقويتها موقعا رائدا من حيث الابتكار وإرساء معايير جديدة في قطاع الطيران، وسعدنا